الأمم المتحدة S/PV.5002

مجلس الأمن

السنة التاسعة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٥٠٠٢**

الثلاثاء، ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد موتوك	(رومانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كونوزين
	إسبانيا	السيد أويارزون
	ألمانيا	السيد بلوغر
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	باكستان	السيد أكرم
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	بنن	السيد أديشي
	الجزائر	السيد باعلي
	شيلي	السيد مونيوز
	الصين	السيد جانغ يشان
	فرنسا	السيد دلا سابلبير
	الفلبين	السيد باخا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد طومسون
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دارنفورث

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

04-42276 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وما لم أسمع اعتراضاً، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد تيري رود - لارسن، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام.

تقرر ذلك.

أدعو السيد رود - لارسن إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد تيري رود - لارسن، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد رود - لارسن (تكلم بالانكليزية): يوم الاثنين، ٢٨ حزيران/يونيه، كانت روث زيفي تقف في ممر مشمس مقابل دار الحضانة التي كان يرتادها ابنها أفيك كل يوم. وفي أقل من ثانية، وبينما كانت روث تنتظر مع الصبي الصغير لكي يعبرا الشارع، أصيب الطفل الذي يبلغ من العمر ثلاث سنوات ونصف في ساقيه بشظايا من صاروخ من طراز القسام أطلقه مسلحون فلسطينيون من قطاع غزة. نزف أفيك بشدة على مرأى من أمه، وفقد الوعي قبل ان تتمكن سيارة الإسعاف من أن تصل إليه. وتوفي بعد ذلك بفترة قصيرة.

وكان مردخاي يوسبوف، البالغ من العمر ٤٩ سنة، يجلس على مقعد أمام روضة الأطفال في ضاحية سديروت الهادئة هذه حينما قتلته على الفور شظايا من قذيفة القسام نفسها. وبقيت أم افيك، روث، على قيد الحياة وسيتعين عليها الآن أن تعيش مع هذه المأساة. ولا توجد عبارات نقولها اليوم ستوقف أو ربما ستخفف الألم الذي سببته لها تلك اللحظة الرهيبة في ٢٨ حزيران/يونيه، خلال ما تبقى من حياتها.

وبعد ذلك بأسبوع، يوم الثلاثاء، ٦ تموز/يوليه، كان الدكتور خالد صالح، وهو أستاذ جامعي في مجال الهندسة، وابنه محمد البالغ من العمر ١٦ سنة في أمان في شقتهما في مخيم اللاجئين في بيت - ألما بنابلس. وحدث تبادل لإطلاق النار بين القوات الإسرائيلية وأعضاء في المليشيات الفلسطينية كانت تحاول إلقاء القبض عليهم. وفي الساعة الثالثة صباحا، دعت قوات الدفاع الإسرائيلية السكان إلى مغادرة البيت. وذهب خالد إلى النافذة وصرخ قائلا إن الباب مغلق وأنه أستاذ جامعي وأن هناك أطفالا معه. وأطلق عليه الرصاص فأصيب في صدره.

وبعد فترة قصيرة، أطلق الرصاص على إبنه محمد أيضا. ونزف الاثنان حتى الموت أمام بقية أفراد الأسرة، إذ أن القوات الإسرائيلية لم تسمح لفريق طبي بدخول المبنى. وقالت قوات الدفاع الإسرائيلية لاحقا إنه كان من المستحيل وصول الفريق الطبي إلى الموقع بسبب المعركة المستمرة.

وهذا هو الواقع الشنيع والمفجع للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. ولا تشكل حالات أفيك وروث ومردخاي وخالد ومحمد حالات استثنائية في هذه المأساة المتجلية. ومنذ

إحاطتنا الإعلامية الأخيرة للمجلس، فقد استمرت أعمال العنف على أرض الواقع، مما أودى بحياة ٦١ فلسطينيا وسبعة إسرائيليين، وأدى إلى إصابة أكثر من ٥٨٠ فلسطينيا و ٧١ إسرائيليا بجراح.

وما لم يتخذ كلا الطرفين إجراء فوريا لوقف هذا السفك الشنيع للدماء ولتسوية خلافاتهما على طاولة المفاوضات، فإنني أخشى أنه بحلول موعد إحاطتنا الإعلامية المقبلة للمجلس، سيقتل المزيد من الأشخاص – الذين ربما يعبرون الآن الشوارع الإسرائيلية أو يجلسون في ديارهم في المدن الفلسطينية.

وحتى الآن، منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، قتل ٤٩٩ ٣ فلسطينيا و ٩٤٩ إسرائيليا. وجرح أكثر من ٣٠٠ ٣٤ فلسطيني و ٠٠٠ ٦ إسرائيلي في سفك الدماء الذي يحدث يوميا.

ويوميات أعمال العنف طويلة بشكل مؤلم.

ففي ٢٧ حزيران/يونيه، قام مقاتلو حماس وكتائب الأقصى بتفجير متفجرات في نفق حفروه تحت مخفر أمامي في كتلة مستوطنات غوش قطيف في جنوب قطاع غزة، مما أدى إلى مقتل جندي إسرائيلي وإصابة خمسة جنود بجراح. وردا على هذا الهجوم، شنت إسرائيل هجمات بالقذائف على أهداف في مدينة غزة، مما أدى إلى إصابة مكتب إعلامي تابع لحماس يقع في مبنى من ستة طوابق في مدينة غزة، وورشة للمعادن. وبدأت إسرائيل أيضا عملية هدم بالجرافات حول المخفر الأمامي الذي قتل فيه الجندي، مما أدى إلى هدم المنازل الفلسطينية واجتثاث الحقول والمحاصيل. وأعلن فرض إغلاق تام على جميع المعابر ونقاط التفتيش في قطاع غزة.

وبعد مقتل أفيك ومردخاي في سديروت، وإصابة ٩ إسرائيليين آخرين بجراح، ردت إسرائيل بإطلاق ثلاث قذائف على أهداف في مدينة غزة وبالقرب منها، مما أدى إلى إصابة ورش للمعادن. كما بدأت إسرائيل عملية كبرى في شمال قطاع غزة، بالقرب من بيت حانون، في وقت مبكر في ٢٩ حزيران/يونيه، باستخدام الدبابات والجرافات لمحاصرة المدينة، وهدم عدد من المنازل الفلسطينية بغية منع المقاتلين الفلسطينيين من إطلاق صواريخ القسام على إسرائيل. وقتل على الأقل ٢٠ فلسطينيا حتى الآن في تلك العملية. وقتل عشرة منهم وجرح ٢٠ على الأقل في ٨ تموز/يوليه وحده. وبينما استمرت القوات الإسرائيلية في اقتلاع الأشجار وتدمير المنشآت في المنطقة ودخلت إلى بيت حانون، دمر أكثر من ٠٠٠ ١ دونم من المحاصيل في هذه العملية، بالرغم من أن الحجم النهائي للدمار ما زال غير معروف. وابتداء من اليوم، تبقى بيت حانون معزولة والعملية مستمرة.

وفي ٨ تموز/يوليه، أصيب خمسة جنود إسرائيليين، من بينهم ضابطان برتبة عقيد، بجراح في قطاع غزة عندما أطلق الفلسطينيون قذيفة مضادة للدبابات وفجروا قنبلة على جانب الطريق بالقرب من سيارة جيب كانوا يستقلونها.

واستمرت الغارات الإسرائيلية وحملات الاعتقال أيضا خلال الأسابيع الثلاثة الأخيرة وبلغت ذروتها بقيام قوات الدفاع الإسرائيلية بعملية واسعة النطاق في مدينة نابلس القديمة ومخيم بلاطة للاجئين القريب منها بين ٢٣ و ٢٧ حزيران/يونيه. وفرض حظر للتجول واستمر مفروضا ثلاثة أيام متتابعة. وقتل مجموع ١٠ فلسطينيين خلال تلك العملية، من بينهم قادة للأجنحة العسكرية لفتح والجهاد الإسلامي وحماس في المدينة. وجرت عملية اعتقال كبرى ثانية في نابلس في ٦ تموز/يوليه، أسفرت عن مقتل أربعة فلسطينيين وجندي إسرائيلي واحد. واندلع تبادل لإطلاق النار بينما كانت قوات الدفاع الإسرائيلية تحاول إلقاء القبض على قائد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في نابلس وعلى نائبه. وأطلقت القوات قذيفة وشاركت في إطلاق كثيف

للنار في تلك المنطقة المأهولة بالسكان، مما أدى ليس فقط إلى مقتل اثنين من المقاتلين بل أيضا إلى مقتل د. خالد صالح وابنه محمد البالغ من العمر ١٦ عاما.

وبالموازاة مع تلك العمليات، قتل إسرائيلي واحد نتيجة لإطلاق النار على شاحنته في شمال الضفة الغربية في ٢٩ حزيران/يونيه. وقتل إسرائيلي آخر من جراء طلقات نارية وأصيبت زوجته بجراح من جراء هجمة برصاص البنادق على سيارتيهما بالقرب من قرية يعبد في شمال الضفة الغربية في ٤ تموز/يوليه، وأعلنت كتائب الأقصى التابعة لـ ''فتح'' مسؤوليتها عنها.

وبعد ذلك، في ١١ تموز/يوليه، أول مرة في أربعة أشهر، أصاب تل أبيب تفجير أثناء ساعة فورة النشاط في الصباح، قتل امرأة وأصاب ٣٠ إسرائيليا بجراح، خمسة منهم إصاباتهم خطيرة. ومرة أخرى أعلنت كتائب الأقصى مسؤوليتها عن التفجير، معلنة أنها كانت ردا على اغتيال اثنين من كبار قادتها وأيضا على اغتيال فلسطينيين آخرين في غارات إسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وفي الوقت نفسه تقريبا، قتل أربعة فلسطينيين في قطاع غزة حينما انفجرت سيارة بالقرب من مستوطنة نتساريم في وسط قطاع غزة. وزعمت مصادر فلسطينية أن جنودا إسرائيليين قد زرعوا جهازا متفجرا تسبب في الانفجار. وزعمت قوات الدفاع الإسرائيلية أنه من المحتمل أن الحادث سببته قنبلة نقلها في سيارة مقاتلون فلسطينيون. وأيضا في ١٠ تموز/يوليه، أطلقت قوات الدفاع الإسرائيلية النار على فتاة تبلغ من العمر ١٥ سنة في رفح قبل عدة أيام وماتت متأثرة بجراحها.

وهذا سجل مروع من سفك الدماء والدموع جمعناه منذ آخر إحاطة إعلامية للسيد بريندرغاست للمجلس، قبل ثلاثة أسابيع على وجه الدقة.

وتواصلت أعمال هدم المنازل أيضا طوال الفترة قيد التقرير. ودمرت قوات الدفاع الإسرائيلية تسعة منازل ومبنيين في مخيم لاجئين في خان يونس يبلغ ارتفاع كل واحد منهما خمسة طوابق في ٢٨ حزيران/يونيه، وأيضا هدمت متجرين في بلدة إذنة بالقرب من الخليل. ودمر ١٢ مترلا في خان يونس في قطاع غزة في ٣٠ حزيران/يونيه. ودمرت ستة منازل أخرى في رفح في ٢ تموز/يوليه؛ ودمر مترلان – واحد في قطاع غزة وواحد في الضفة الغربية – في ٤ تموز/يوليه؛ ودمرت خمسة منازل في رمادين، في الخليل، في ٥ تموز/يوليه. و أبلغ عن هدم ٢٠ مترلا على الأقل في منطقة خان يونس في ٧ تموز/يوليه، وأبلغ عن هدم ٢٦ مترلا في عملية هدم بالجرافات في خان يونس في ١١ تموز/يوليه، مما يجعل إجمالي عدد المنازل التي هدمت يكاد يصل إلى ٩٠ مترلا خلال الأسابيع الثلاثة المنصرمة. وبالإضافة إلى ذلك، في آخر عملية هدم منازل في خان يونس، دهس رجل قعيد كرسي متحرك ويبلغ من العمر أكثر من ٧٠ عاما مما أودى بحياته، حينما فشل في الهرب من مترله في الوقت الملائم.

ويتواصل تأثير عمليات الإغلاق على حياة مئات الآلاف من الفلسطينيين. وعلى الرغم من إعلانات حسن النية، تظل عمليات فرض القيود على حرية الحركة سارية. وفي حالات نادرة، خففت بعض القيود قليلا، من قبيل الحركة بين طولكرم والمحافظات المجاورة نابلس ورام الله وقلقيلية، بفضل إعادة فتح بوابة عنبتة في أول أسبوع من شهر تموز/يوليه. ومع ذلك، أغلقت في بعض الأوقات، عدة نقاط تفتيش هامة، مما عرقل مرور الفلسطينيين بين بعض القرى والمدن ومنها إلى القدس.

وفي سياق العملية الإسرائيلية حول بيت حانون، أغلقت نقطة تفتيش أبو حولي إغلاقاً كاملاً في أيام ٣٠ حزيران/يونيه و ١ و ٢ تموز/يوليه. وقد تضررت الحركة

الفلسطينية في قطاع غزة بشدة من جراء هذه العملية التي جعلت الوصول إلى بيت حانون متعذراً فعلاً.

ولم تقتصر عمليات فرض حظر التجول على نابلس، حيث استمر أحدها ثلاثة أيام خلال العملية الرئيسية التي تمت هناك في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ حزيران/يونيه، بل شملت أريحا والخليل وكفر الديك في منطقة سلفيت، وكفر مالك بالقرب من رام الله، ويامون في منطقة جنين، ودير غسَّانة، وكذلك بيت ريما في رام الله. وفي ٢٧ حزيران/يونيه، فرضت قوات الدفاع الإسرائيلية أيضاً حظر التجول في بلدة يامون بالقرب من جنين وقامت بتفتيش البيوت مستخدمة الكلاب البوليسية. وقد استُخدمت المتفجرات والغاز، مما أدى – حسبما ذكرت مصادر فلسطينية – إلى تدمير عدد من آبار المياه في البلدة وتلويثها. واستمرت العملية حتى ٢٨ حزيران/يونيه. كما فُرضت عمليات حظر التجول مجدداً في نابلس، وحُوَّارة وبيت سيرا بالقرب من رام الله في ٣٠ حزيران/يونيه. وفي بيت سيرا، استمر حظر التجول مدة ثلاثة أيام ونصف اليوم حتى ٤ تموز/يوليه. وفي ٣٠ حزيران/يونيه، أُغلقت نقطتا التفتيش الرئيسيتان في قلندية والرام، مما حال دون إمكانية الوصول إلى القدس من الضفة الغربية. وفرض المزيد من عمليات حظر التجول في الخضر وأريحا والصَّف ووادي معالي في بيت لحم، وكفار لقيف في قلقيلية يوم ٣ تموز/يوليه.

وهذه الأحداث المؤسفة انعكاس لعدم إحراز تقدم في العملية السياسية. ولطالما حذرت الطرفين من توهم إمكانية الحل العسكري لهذا الصراع. وهذه الأحداث، إلى جانب أحداث السنوات الثلاث الماضية، تدعم توافق الآراء الدولي الواسع النطاق على أن التسوية السلمية وحدها هي الكفيلة بوضع حد لسفك الدماء وإعادة حياة الفلسطينيين والإسرائيليين إلى مجراها الطبيعي. ولهذا السبب، صمم المجتمع الدولي خريطة الطريق إلى السلام، التي أقرها المجلس في القرار ١٥١٥ (٢٠٠٣)، داعياً الطرفين إلى تنفيذها.

ولسوء الطالع، اختار الطرفان أن يتجاهلا هذه الدعوة. والحالة هذه تُذكِّرنا بكلمات المؤرخة بربارا توكمان، التي قالت يوماً أن ثمة ظاهرة ملحوظة في التاريخ، بغض النظر عن المكان والزمان، هي اتباع كثير من الحكومات لسياسات تخالف مصالحها.

ورغم الوعود المنتظمة من جانب قيادة السلطة الفلسطينية، فهي لم تحقق أي تقدم بشأن التزامها الرئيسي باتخاذ إجراء مباشر على أرض الواقع لوضع حد للعنف، ومكافحة الإرهاب، وإصلاح السلطة وإعادة تنظيم صفوفها. كما أن الحكومة الإسرائيلية لم تحرز أي تقدم بشأن التزامها الرئيسي بالتفكيك الفوري لمواقع الاستيطان المتقدمة التي أُنشئت منذ شهر آذار/مارس ٢٠٠١، والمضي قدماً على طريق التجميد الكامل للأنشطة الاستيطانية.

ولا يزال التقدم في تنفيذ الإصلاح الفلسطيني بطيئاً ولا يمكن تفسيره إلاَّ بغياب الإرادة السياسية للمضي قدماً على ذلك الطريق. وقد قررت السلطة الفلسطينية البدء في إجراء الانتخابات المحلية في خريف هذا العام. ويمثل التزام إجراء الانتخابات خطوة نحو إقامة مؤسسات محلية أكثر ديمقراطية، الأمر الذي لا بد أن نشجعه. ومع ذلك، لم تستجب السلطة الفلسطينية بعد للنداءات المتكررة للمجتمع الدولي بإصلاح إطارها المؤسسي الانتخابي بغية الوفاء بالمعايير الدولية الدنيا. وقد عينت هيئة موالية للإشراف على الانتخابات المحلية بدلاً من لجنة الانتخابات المركزية القائمة. غير أن هذه اللجنة، التي كان يتعين أن تتولى الإعداد لقيد الناخبين والإشراف على هذه العملية، قد تضررت من جراء اعتزام السلطة القيام بعملية موازية لقيد الناخبين في غياب الإشراف النزيه اللازم. وكما أبلغ مبعوثو المجموعة

الرباعية رئيس الوزراء قريع في الأسبوع الماضي، فإن المجتمع الدولي على استعداد لدعم انتخابات يتم الإعداد السليم لها. ومع ذلك، لا يزال المجتمع الدولي يشعر بقلق شديد إزاء ضرورة الوفاء بالمعايير الدولية الدنيا فيما يتعلق بالإعداد لتلك الانتخابات وإجرائها.

وتتمثل أبرز أوجه النجاح في مباشرة تنفيذ الإصلاح في جانبي المالية العامة والإدارة العامة. فقد أُحرز تقدم مطرد في مجال الإصلاح المالي، مع إيداع مرتبات أعضاء الأجهزة الأمنية في حسابات مصرفية، بدلاً من صرفها للشخص ذاته، بدءاً من آذار/مارس ٢٠٠٤. ويعود الفضل في ذلك بالدرجة الأولى إلى رئيس الوزراء قريع ووزير المالية فيَّاض، اللذين يعملان في أكثر الظروف صعوبة. وأُحرِز قدر من التقدم أيضاً في مجالات إصلاح الحكم المحلي وإعادة هيكلة وزارة الاقتصاد الوطني، وإن كان التدخل السياسي على مستوى عال في التعيينات بتلك الوزارة ما زال يتناقض مع القانون الأساسي. وفضلاً عن ذلك، لم يُحرز سوى تقدم ضئيل في مجال الإصلاح القضائي، على أهميته.

أما بالنسبة لمجال الإصلاح الأمني البالغ الأهمية، فلم يقدم رئيس السلطة الفلسطينية سوى دعم صورى ومحدود للجهود المصرية الجديرة بالثناء والرامية إلى إصلاح الإدارات الأمنية الفلسطينية المتداعية، تمشياً مع خريطة الطريق. وتحظى تلك الجهود بكامل دعم المجموعة الرباعية والمجتمع الدولي، وهي تمثل الفرصة الأمثل، وربما الأخيرة، لإنقاذ ما يتبقى من القدرات الأمنية الفلسطينية. وهذه الجهود ضرورية لوضع حد للفوضى المتزايدة في المناطق الفلسطينية، واستعادة القانون والنظام – والأهم – إعادة تكريس السلطة الفلسطينية كشريك للمجتمع الدولي يحظى بمصداقية كاملة.

إن كل من يتوقون إلى السلام قد أهابوا بالرئيس عرفات مراراً وتكراراً، سراً وعلانية، لاتخاذ إجراء فوري بغية استعادة المصداقية التي تقلصت. وتجتهد المجموعة الرباعية وشركاء السلام العرب أيضاً في محاولة لتحقيق الإصلاحات الضرورية. وعناصر الإصلاح المطلوبة واضحة للجميع: توحيد جميع إدارات الخدمات الأمنية في ثلاثة أجهزة رئيسية، وتحديد شباب قيادتها، ووضعها تحت سلطة وزير داخلية فعال يكون مسؤولاً أمام رئيس وزراء يتمتع بالسلطات اللازمة. ولا بد من تمكين رئيس الوزراء الفلسطيني ومجلس الوزراء على النحو الذي يُمَكِّنهما من إجراء التغييرات اللازمة والاضطلاع بالمهام التنفيذية التي ينيطها القانون الأساسي الفلسطيني بهما. ويجب منحهما سلطة اتخاذ القرارات وتنفيذها أيضاً. وللأسف، لا يوجد حتى الآن ما يشير إلى اتخاذ أي من تلك الإجراءات.

وفي هذا السياق، لا يسعنا إلا أن نشير إلى أن قائد الفلسطينيين ما زال حبيس مقره الرئيسي في رام الله في ظل ظروف صعبة، وهو بحكم الأمر الواقع تفرض عليه إقامة جبرية في المنزل. ومع ذلك، ليس هذا مبررا للسلبية وعدم الفعالية. وينبغي أن يؤدي العمل الحاسم والنشط والدائم، ولا سيّما في مجال الإصلاح الأمني البالغ الأهمية، إلى مزيد من المشاركة الدولية الفعالة في هذه العملية، وتهيئة بيئة تؤدي إلى إيجاد قيادة أكثر جسارة، بالاتساق مع متطلبات خارطة الطريق والمبادرة المصرية.

ولسوء الحظ، لا يوجد أي مؤشر لتحرك بناء في هذا الوقت – بل إنه بعيد المنال. وبالرغم من وجود رئيس وزراء قوي العزيمة، أصبح الشلل الذي أصاب السلطة الفلسطينية شديد الوضوح كما أن التدهور في سيادة القانون والنظام في المناطق الفلسطينية يزداد سوءا باستمرار. فالاشتباكات والمواجهات بين الفصائل في قوات الأمن الفلسطينية شائعة الآن في قطاع غزة، حيث تنحسر بسرعة السلطات القانونية للسلطة الفلسطينية في مواجهة التصاعد في قوة السلاح، والأموال، وأعمال الترويع. إن غياب القانون وحكم

العصابات يسودان الآن في نابلس التي استقال عمدها منذ شهور قليلة احتجاجا على عدم دعم السلطة الفلسطينية للسلطات القانونية. ولقد أدى تخلي السلطة الفلسطينية عن القيام بمسؤوليتها إلى أن يأخذ كثير من سكان رفح زمام الأمور في أيديهم، إلى درجة أن قام بعضهم بإنشاء نقطة تفتيش خاصة، منعت مسؤولي السلطة الفلسطينية من العبور إلى مصر أو الدخول إلى رفح. وأصبحت أريحا الآن في الواقع المدينة الفلسطينية الوحيدة التي يوجد فيها قوة شرطة عاملة. ولا يمكن أن يُعزى هذا الانهيار في السلطة إلى التوغلات الإسرائيلية والعمليات التي تتم داخل المدن الفلسطينية فقط. فالسلطة الفلسطينية تمر بمرحلة من الكرب العظيم وخطر الانهيار الحقيقي.

إن عدم امتثال إسرائيل فيما يتعلق بالقضية الحساسة المتمثلة في إقامة المستوطنات مسألة محبطة للآمال أيضا. وقضية الأرض هي لُب هذا الصراع.

لقد استقر فعلا في رأي لجنة ميتشيل أن التوسع الاستيطاني كان أهم عامل يقوض ثقة الفلسطينيين بعملية السلام ويؤدي بها إلى الانهيار. وكان واضعو خارطة الطريق حريصين على مطالبة إسرائيل بالتفكيك الفوري لجميع المواقع الأمامية التي بنيت منذ آذار/مارس ٢٠٠١ ابتغاء إرسال رسالة واضحة وإيجابية إلى الفلسطينيين بأنه يحدث تغير في نموذج التعامل كان ينبغي أن يتحقق تجميد تام وشامل للأنشطة الاستيطانية عند تحسن الحالة الأمنية، ولكن ذلك لم يحدث.

ووفقا لتقرير صادر عن، جماعة مراقبة الاستيطان، ''السلام الآن''، يوجد الآن ١٢٤ موقعا متقدما في الواقع العملي. ويورد التقرير:

> ''هذه المواقع المتقدمة تنمو باستمرار في عدد القوافل والمنشآت والسكان. إن البنية الأساسية للاستيطان والمواقع المتقدمة أيضا تتسع وتتحسن باستمرار. ... وبناء البنية الأساسية والبنى الدائمة يستمر في المواقع المتقدمة، على الرغم من إعلان الحكومة مؤخرا بأنها تعتزم تفكيك عدد من المواقع المتقدمة. وفي الأشهر الأخيرة لم تفكك سوى ثلاثة مواقع متقدمة''.

هذا ليس تغييرا في نموذج التعامل؛ إنه تحرك بالاتجاه العكسي. يجب التوقف التام للتوسع الاستيطاني.

وكما يدرك الأعضاء، في يوم الجمعة، ٩ تموز/يوليه أصدرت محكمة العدل الدولية فتواها بشأن مشروعية بناء الحاجز في الضفة الغربية. ووجدت محكمة العدل الدولية أن

> ''إسرائيل ملزمة بأن تنهي انتهاكاتها للقانون الدولي، وملزمة بأن تنهي فورا أعمال بناء الجدار الذي تشيده في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك في القدس الشرقية وحولها، وبأن تقوم فورا بتفكيك البناء القائمة فيها''.

ودعت محكمة العدل الدولية الأمم المتحدة إلى أن ''تنظر في ما يجب اتخاذه من إجراءات إضافية لإنهاء الحالة غير القانونية الناجمة عن بناء الجدار''.

وأيضا فيما يتعلق بنفس الموضوع، أصدرت محكمة العدل العليا الإسرائيلية حكما في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ أمرت به حكومة إسرائيل بأن تغير مسار جزء من الحاجز طوله حوالي ٣٠ كيلومترا إلى الشمال الغربي من القدس. واستندت المحكمة في قرارها إلى الحجة بأن الحاجات الأمنية، رغم مشروعيتها، لا تبرر الضرر اللاحق بالسكان الفلسطينيين المتضررين على نحو غير متناسب ببناء الحاجز. وورد في الحكم:

> ''إن الدولة لن تصل إلى الأمن الذي تتوق إليه بشدة إلا إذا كان مسار الحاجز يقوم على أساس

القانون . إن هذا المسار ... يضر بالسكان المحليين على نحو قاس وحاد بينما ينتهك حقوقهم وفقا للقانون الإنساني والدولي''.

إن الأمانة العامة للأمم المتحدة تعاونت تعاونا تاما مع قرار الجمعية العامة دإ - ١٤/١٠ المتخذ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ فيما يتعلق بهذه المسألة. وقدم الأمين العام تقريرا مفصلا عن بناء الحاجز الإسرائيلي وعن أثره. وقدم أيضا إلى المحكمة استكمالا لذلك التقرير، ووضع جميع الوثائق ذات الصلة المتاحة للأمانة العامة تحت تصرف المحكمة في لاهاي. وأوصل الأمين العام رأي المحكمة إلى الجمعية العامة التي طلبته في البداية. والآن أصبح الأمر متروكا لهيئات الأمم المتحدة المعنية لإجراء مداولات بشأن تلك الفتوى واتخاذ قرار بشأن الخطوات التالية. وكما كان الأمر في الماضي، فإن الأمانة العامة على استعداد لأن تقدم الدعم والمتابعة بشأن القرارات التي تتخذها أجهزة الأمم المتحدة في ذلك الصدد.

إن أثر الصراعات على السكان يذهب إلى أبعد من الموت والإصابات؛ إذ أن العنف يؤثر أيضا على الاقتصاد في كلا الجانبين والأحوال المعيشية للإسرائيليين والفلسطينيين على السواء، مما يزيد البؤس انتشارا وعمقا. وليس لديَّ ما أقوله سوى القليل إضافة إلى ما سبق ذكره بشأن أثر الحالة الراهنة على الاقتصاد الفلسطيني. وقد صدر مؤخرا تقرير من البنك الدولي يفصل عن البؤس السائد في الأراضي الفلسطينية ويصف الكساد الحالي بأنه ''الأسوأ في التاريخ'': أسوأ من الكساد العظيم والأزمة المالية التي حدثت مؤخرا في الأرجنتين. ولا تزال الحالة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة قاسية، على الرغم من أفضل الجهود التي تبذلها الجهات المانحة ومنظمات المساعدة الإنسانية. ويبلغ معدل البطالة الآن ٢٨ في المائة، وفقا لمعلومات البنك الدولي، بوجود ما يقدر بـ ٢٣٠ ٠٠٠ فرد عاطل عن العمل. وتشير الدلائل الإحصائية إلى أن الفرد الفلسطيني العامل يعول، في المتوسط، أربعة أشخاص، مما يرفع عدد الأشخاص المتأثرين بالبطالة إلى ٩٢٠ ٠٠٠ - حوالي ثلث السكان الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة. وترتفع معدلات الفقر مرة أخرى في سنة ٢٠٠٤: فنصف الفلسطينيين الآن يعيشون دون خط الفقر. وأكثر من الثلثين، أو ٦٨ في المائة من سكان غزة يعيشون في حالة فقر.

والموقف المالي للسلطة الفلسطينية أيضا ضعيف. وتواجه السلطة الفلسطينية مصاعب في دفع رواتب موظفيها والإبقاء على الحد الأدنى من الخدمات الاجتماعية. وأورد صندوق النقد الدولي في أحد تقاريره أن خزينة السلطة الفلسطينية تلقت ما متوسطه ٢٤ مليون دولار في الشهر خلال الأشهر الأربعة الماضية، مقارنة بمبلغ الـ ٥٤ مليون دولار المحددة في الميزانية. وعلى حسب قول السلطة النقدية الفلسطينية، أدى الانخفاض الحاد في دعم المانحين للميزانية إلى خفض الإنفاق على الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية بمبلغ ١٥ مليون دولار. وتشير بيانات القطاع المصرفي الفلسطيني إلى أن تقديم الائتمان زاد إلى حوالي ١,٢ بليون دولار في نهاية الربع الأول من سنة ٢٠٠٤. وتشير البيانات أيضا إلى أن تقديم الائتمان للسلطة الفلسطينية زاد بنسبة ٣٨ في المائة فبلغ ٣١٢ مليون دولار. وذلك يعكس زيادة استخدام السلطة الفلسطينية للقطاع المصرفي للوفاء باحتياجاتها المالية بسبب انخفاض دعم المانحين في بداية هذه السنة. وغني عن البيان أن الانهيار المالي من شأنه أن يزيد بقدر كبير من تفاقم حالة الفوضى البادية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وأحدث العنف أيضا خسائره على الاقتصاد الإسرائيلي في كساد وصفه الكثيرون أيضا بأنه أسوأ كساد في تاريخ إسرائيل. وفي السنوات الأولى مع عملية السلام ازدهر الاقتصاد الإسرائيلي عندما أصبح رجال الصناعة

الإسرائيليون قادرين على دخول أسواق خارجية جديدة ونقل جزء من عملياتهم إلى الخارج. وكان هناك أيضا ازدهار في الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي بلغ مستويات لم يسبق لها نظير. غير أن النمو بدأ يبطئ منذ عام ١٩٩٦ وحتى سنة ٢٠٠٠. وجاءت سنة ٢٠٠٠ بآمال وتطورات إيجابية في عملية السلام مع الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان ومفاوضات كامب ديفيد وشهدت معدل نمو مثير للإعجاب بلغ ٧,٥ في المائة. ومما يثير الاهتمام أن النمو كان على وجه الخصوص قويا في الشهور التسعة الأولى من السنة وبدأ يتناقص في الربع الأخير، ما أن بدأت الانتفاضة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

إن إجمالي الدخل القومي يعكس ضعف النمو الاقتصادي. وبالتالي، مثلا، انخفض إجمالي الدخل القومي من ١٠٧,٩ بليون دولار في عام ٢٠٠٠ إلى ١٠٥,٢ بليون دولار في عام ٢٠٠٢. وانخفض معدل دخل الفرد أيضا. ووفقا لوزارة المالية، انخفض الناتج المحلي الإجمالي – وهو مؤشر آخر لمستوى المعيشة في البلد – بمعدل ٧ في المائة بالقيمة التراكمية خلال فترة ٢٠٠١ – ٢٠٠٣. وكما قالت الوزارة، ”هذا انخفاض لم يسبق له مثيل في مستوى المعيشة“.

وعلى الرغم من الصورة القاتمة، هناك أمل. وعلى الرغم من المعاناة، وسفك الدماء والبؤس، لا تزال الأغلبية من الفلسطينيين والإسرائيليين تؤمن بإمكانية تحقيق المصالحة والسلام. وتظهر آخر استطلاعات الرأي الإسرائيلية، التي نشرت في حزيران/يونيه ، إلى أن ٦٨ في المائة من الإسرائيليين يؤيدون الانسحاب من غزة وأن ٥٤,١ في المائة من الإسرائيليين يؤيدون إجراء مفاوضات مع الفلسطينيين تهدف إلى تحقيق السلام. وبالمثل، رغم أن ٥٣,٥ من الإسرائيليين يشعرون بالتعاطف مع سكان المستوطنات الذين قد يتعين عليهم ترك ديارهم، فإن الأغلبية لا تزال تؤيد إخلاء المستوطنات إذا كان ذلك ضروريا للتوصل إلى اتفاق للسلام. وفي ذلك السياق، يجدر بنا أن نذكّر أنفسنا أيضا بالنتيجة التي توصل إليها مشروع بحث إسرائيلي كبير أجري خلال سنة ٢٠٠٢ وهي أن أغلبية واضحة من سكان المستوطنات ستترك ديارها إذا ما عوضت على نحو مناسب وأن نسبة ضئيلة فقط – ٢ في المائة – ستفكر في مقاومة أمر الإخلاء مخالفة للقانون الإسرائيلي.

وعلى الجانب الفلسطيني، لا تزال أغلبية كبيرة تبلغ نسبتها ٧٢ في المائة تؤيد المصالحة بين الشعبين. وهناك أغلبية ساحقة نسبتها ٩٢ في المائة ما زالت تؤيد المطالبة بإصلاح سياسي جوهري في السلطة الفلسطينية، وتدعم سياسة المجتمع الدولي في الإصرار على ضرورة اتخاذ إجراءات ملموسة للإصلاح في السلطة الفلسطينية.

وليست استطلاعات الرأي وحدها التي تبعث على الأمل. فالتطورات في الساحة الدبلوماسية توفر لنا العديد من الفرص أيضاً. وإذا اغتنمت هذه الفرص، فمن شأنها أن تُنشِّط عملية السلام وأن تفضي إلى تحقيق هدفنا المشترك، ألا وهو إنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧، وإنشاء دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات البقاء، ومستقلة ذات سيادة تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن.

وكما ذكرتُ من قبل، لم يتحقق أي تقدم ملموس فيما يتعلق بتنفيذ الطرفين لالتزاماتهما بموجب خريطة الطريق. وفي ذلك السياق، أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون عن مبادرته الهامة لسحب القوات المسلحة الإسرائيلية من غزة وأجزاء من الضفة الغربية وإخلاء جميع المستوطنات في قطاع غزة وأربع مستوطنات في شمال الضفة الغربية.

وإنني أدرك تماماً الشكوك التي تحيط بتلك المبادرة. ومع ذلك، فقد أثرت اتخاذ الموقف المعاكس وجادلت أمام

هذا المجلس بأن مبادرة الانسحاب الأحادي، كما تسمى، توفر فرصة فريدة لإحياء عملية السلام. وكما ذكرت في سياق إحاطتي الإعلامية إلى المجلس في نيسان/أبريل، إذا نفذ الانسحاب على نحو سليم، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تحقيق هدفنا المشترك.

والمجموعة الرباعية، برئاسة الأمين العام، السيد كوفي عنان، وكبار مسؤولي الاتحاد الأوروبي، كريس باتن، وخافيير سولانا، وبرايان كاوين، وزير الخارجية آنذاك ورئيس مجلس الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن وزير خارجية الولايات المتحدة كولن باول، ووزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف، قد أعربوا عن تأييدهم لمبادرة الانسحاب في اجتماعهم بمقر الأمم المتحدة في ٤ أيار/مايو ٢٠٠٤. والبلدان العربيان الأكثر انخراطاً في صنع السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، أي مصر والأردن، قد اتخذا نفس الموقف صراحة. فالانسحاب من غزة، الذي ينهي احتلال القطاع، يتسق مع مطالبتنا لرئيس الوزراء شارون منذ بداية ولايته باتخاذ خطوات جريئة. كما أنه يتسق مع الاقتراحات المفصلة التي قدمها الأمين العام، السيد كوفي عنان، إلى المجموعة الرباعية في الصيف الماضي.

بيد أن بعض الإسرائيليين والفلسطينيين ما زالوا يعربون عن تحفظات حيال تلك المبادرة وتأثيرها المحتمل على عملية السلام. ويخشى بعض الفلسطينيين من أن يشكل الانسحاب من غزة وأجزاء من الضفة الغربية ستارا من الدخان من شأنه أن يصرف انتباه العالم عن تنفيذ خريطة الطريق ويؤدي، عوضا عن ذلك، إلى عملية مطولة ومفتوحة تركز بشكل حصري على قطاع غزة الصغير. ويخشون من ألا يؤدي ذلك إلا إلى قيام إسرائيل بالمزيد من توسيع مستوطناتها في الضفة الغربية وإلى القضاء على إمكانية إنشاء دولة فلسطينية قادرة على البقاء ومتصلة الأطراف. ويخشى آخرون ألا يؤدي الانسحاب من غزة إلى إنهاء احتلال المنطقة. وعوضا عن ذلك، فإنهم يخشون أن تحتفظ إسرائيل بسيطرة محكمة على حدود غزة ومياهها، فتقوم بإغلاقها وفصلها بشكل كامل من إسرائيل وبالتالي تدمير اقتصاد غزة تدميرا شديدا، وتحويلها من الناحية الفعلية إلى سجن لـ ١,٥ مليون فلسطيني. وفي إسرائيل، يخشى البعض من أن الانسحاب الكامل من غزة سيحولها إلى حاضن للإرهاب وقاعدة لشن الهجمات على إسرائيل، وربما باستخدام أسلحة أكثر فتكا من صواريخ القسام المصنوعة محليا. وتلك المخاوف ليست بلا أساس. غير أنها في كثير من الحالات وبشكل غير ضروري تستخدم بوصفها مبررا للسلبية والخمول.

ولقد ذكرت أمام المجلس بالفعل أن الانسحاب من غزة وأجزاء من الضفة الغربية يمكن تنفيذه بالطريقة السليمة أو بالطريقة الخاطئة. والطريقة السليمة، كما حددتها المجموعة الرباعية في بيانها الصادر في ٤ أيار/مايو، هي إجراء انسحاب تام ونظيف وكامل يفضي إلى إنهاء احتلال غزة. وينبغي أن يرافق هذا الانسحاب اتخاذ خطوات مماثلة في الضفة الغربية. وينبغي أن يجري الانسحاب في سياق خريطة الطريق وتصور وجود الدولتين. وينبغي أيضا أن يجري تنسيقه مع السلطة الفلسطينية والمجموعة الرباعية.

وإذا نفذ الانسحاب بالطريقة الخاطئة، فإن المخاوف التي أشرت إليها ستتحقق بشكل يكاد يكون مؤكدا. ولكن المخاوف، بالرغم من أنها شرعية، ينبغي ألا تمنعنا من المضي قدما. وعوضا عن ذلك، ينبغي أن توجه عملنا المشترك. وينبغي أن تحضنا على توخي المزيد من الحذر وعلى أن نكون أكثر يقظة، ولكن ينبغي ألا تصبح أبدا مبررا للخمول والسلبية.

لأنه لو نفذ الانسحاب على الطريقة السليمة، لأتاح فرصة غير مسبوقة للتقدم صوب تحقيق السلام. ومن شأن

إنهاء الاحتلال في قطاع غزة أن يحرر نصف الفلسطينيين من الاحتلال وأن يظهر للإسرائيليين أن إخلاء المستوطنات ممكن وأنه يتفق مع مصالح إسرائيل ومن شأنه أن يظهر أيضا أن الانسحاب، وليس الاحتلال، يجلب الأمن. ومن شأنه أن يخلق زخما للتحرك صوب الاستقلال الفلسطيني، وأن يعيد ترسيخ الثقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين وأن يؤدي إلى إحلال الحوار محل العنف.

ومن شأن إنهاء الاحتلال أن يكون أهم خطوة تتخذ منذ الاعتراف المتبادل بإسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. وإذا سارت الأمور جميعا على ما يرام، سيكون إنهاء الاحتلال طرازا يمكن أن يمضي بالطرفين شوطا طويلا صوب الإنهاء الكامل للاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧، ويتزامن مع الاعتراف بدولة إسرائيل وبحقها في الوجود والعيش في سلام وأمن مع جيرانها.

واجتمع مبعوثو المجموعة الرباعية مع رئيس الوزراء الفلسطيني قريع في رام الله. وأكدنا لرئيس الوزراء على أن دعمنا للانسحاب من غزة وأجزاء من الضفة الغربية لا يؤثر بأي حال على إصرارنا على تحقيق الالتزامات القائمة المتعلقة بالضفة الغربية. ولا يقلل أي شيء في دعمنا لمبادرة الانسحاب من تركيزنا على سائر الالتزامات المدرجة في خريطة الطريق والمكررة مجددا من جانب الأطراف الرئيسية في المجموعة الرباعية في بيانها بتاريخ ٤ أيار/مايو في نيويورك.

وفي الاجتماع نفسه، سألنا الوزير صائب عريقات عن كيفية تصور الرابطة بين الانسحاب من قطاع غزة وتنفيذ خريطة الطريق. الرابطة بسيطة وواضحة. ومتطلبات نجاح مبادرة الانسحاب هي نفس المتطلبات التي ينطوي عليها تنفيذ خريطة الطريق. وإذا ألزم الطرفان نفسيهما بالمهام الحالية – التي من شأنها أن تؤدي إلى نجاح الانسحاب من قطاع غزة وأجزاء من الضفة الغربية – سيتمكنان من تنفيذ خريطة الطريق على نحو سريع ومنظم.

اسمحوا لي أن أتناول تلك النقطة بالتفصيل. من أجل نجاح الانسحاب، ينبغي أن يقوم كل طرف بتنفيذ مهمة عصيبة. مهمة إسرائيل هي الانسحاب التام والكامل من قطاع غزة، ونقل السلطة إلى سلطة فلسطينية يتم إصلاحها وإعادة تنظيمها، مع وجود ترتيبات أمنية فلسطينية يمكن الاعتماد عليها، تحت إشراف أطراف أخرى تكون مقبولة لدى كل من إسرائيل والسلطة الفلسطينية. ولا يوجد بديل لتلك المهمة. إن الانسحاب الجزئي أو الانسحاب مع الاحتفاظ بالسلطة ليس من شأنه أن يشكّل نهاية للاحتلال وأن يقضي، بالتالي، على الغرض التام من الانسحاب. والانسحاب دون إقامة نظام أمني تشرف عليه أطراف أخرى يُعتمد عليها من شأنه أن يشكّل وصفة لتجدد الصراع. فأمن إسرائيل وحرية الفلسطينيين لا يتفقان بعضهما مع بعض فقط: إنهما في الحقيقة متضافران ومتكافلان.

وتتمثل المهمة الفلسطينية في العمل فورا ودونما تأخير لإعادة تشكيل قواتها الأمنية كما نُص عليه في خارطة الطريق، وكما تناولتها المبادرة المصرية بالتفصيل وجعلتها جاهزة للعمل. إن الإصلاح الأمني، مثله مثل خطة الإصلاح بأكملها، يتمتع بتأييد أغلبية الفلسطينيين، وعلى السلطة الفلسطينية واجب تنفيذه بطريقة سريعة. وكما أبلغ مبعوثو اللجنة الرباعية رئيس الوزراء الفلسطيني في اجتماعهم في رام الله في ٧ تموز/يوليه، فإن زمن صياغة الخطط الأمنية قد ولّى، لأن لدينا بالفعل خطة أمنية جيدة الإعداد تتمتع بتأييد المجتمع الدولي. وقدمت الحكومة المصرية تلك الخطة إلى السلطة الفلسطينية وأيّدتها اللجنة الرباعية. والآن حان وقت العمل. إن مصداقية السلطة الفلسطينية في كفة الميزان، وستتم خدمة مصالحها ومصالح الشعب الفلسطيني على أفضل وجه بالعمل الحاسم من جانبها من أجل إصلاح

وإعادة تنظيم نفسها ولكي تستعيد كامل مصداقيتها التي كانت تتمتع بها من قبل.

ولدى المجتمع الدولي أيضا مهمة حاسمة، وهي أن يأخذ الطرفين من أيديهما ويسير بهما على الطريق المفعم بالتحديات والمشقة والمفضي إلى السلام، وعلى نحو ما وصفت هذه المهمة الأطراف الرئيسية في المجموعة الرباعية في بيانها المؤرخ ٤ أيار/مايو وفي خريطة الطريق. ومنذ تقديم إحاطتنا الإعلامية الأخيرة، اجتمع مبعوثو المجموعة الرباعية مرتين، في طابا بتاريخ ٢٣ حزيران/يونيه وفي مقر الأمم المتحدة في القدس بتاريخ ٧ تموز/يوليه. كما أنهم اجتمعوا مع ممثلي مجتمع المانحين ومع رئيس الوزراء الفلسطيني. وسيجتمع ممثلو المجموعة الرباعية – بالإضافة إلى مسؤولين من النرويج واليابان والبنك الدولي – في منتصف تموز/يوليه مع وزير خارجية إسرائيل، السيد سيلفان شالوم، لمناقشة المواضيع ذاتها. وسيواصل المبعوثون المراقبة الوثيقة للوضع في الميدان والتقدم الذي نأمل أن يحرزه الطرفان. ولقد قرروا أن يظلوا يعملون بنشاط وأن يكثفوا مشاوراتهم لذلك الغرض.

وسيبدأ المبعوثون التحضيرات لاجتماع فرقة العمل المعنية بالإصلاح الفلسطيني الذي سيُعقد خلال هذا الصيف، ويعقبه في أيلول/سبتمبر اجتماع لمجموعة المانحين الرئيسيين، أي لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية للفلسطينيين، مع عقد اجتماع للأطراف الرئيسية في المجموعة الرباعية، سيُعقد أيضا هنا في نيويورك في أيلول/سبتمبر، وذلك لاستعراض التقدم المحرز وتحديد مسار العمل في المستقبل.

أود الآن الانتقال إلى الحالة بين إسرائيل ولبنان.

رغم استمرار وجود مناخ التوتر وعدم الاستقرار على طول الخط الأزرق، ظل الوضع هادئا نسبيا منذ آخر إحاطة إعلامية قُدمت إلى المجلس. ولكن إسرائيل واصلت خرقها للمجال الجوي اللبناني. ففي ٢٩ حزيران/ يونيه، تجاوزت ١٥ طائرة إسرائيلية الخط الأزرق ١١ مرة. وبعد ذلك بفترة قصيرة أطلق حزب الله ثلاث صليات من نيران المدافع الرشاشة. ولم يكن ممكنا التأكد من اتجاه تلك النيران وهدفها. ولم يتم الإبلاغ عن إطلاق نيران مضادة للطائرات خلال الفترة المشمولة بهذه الإحاطة الإعلامية.

ولقد أعلن الأمين العام مرارا أن خرقا واحدا لا يبرر خرقا آخر. وطالب إسرائيل مرارا بوقف انتهاكاتها للمجال الجوي اللبناني. كما أنه طالب حكومة لبنان مرارا بممارسة سيطرتها على جميع أراضيها وضمان الامتثال التام للقانون الدولي.

ومن الأهمية بمكان أن تمارس جميع الأطراف أقصى درجات ضبط النفس وأن تتجنب دورة الانتهاكات التصاعدية. وضبط النفس هذا مطلوب لحفظ الاستقرار على طول الخط الأزرق. وآمل أن يكون الهدوء النسبي الذي ساد على طول الخط الأزرق في الشهر الماضي تعبيرا عن رغبة مجددة لدى الطرفين في تحقيق درجة أكبر من الاستقرار في المنطقة.

ولسوء الطالع، لم يُحرز أي تقدم على المسار السوري – الإسرائيلي. ويحدوني أمل صادق في أن يجد البلدان، في المستقبل القريب، طريقة ملائمة لاستئناف مفاوضات السلام المعلقة بينهما. وسيسهم ذلك في تهيئة بيئة مفضية إلى سلام شامل في المنطقة.

وكما قلت من قبل، فإن مخاوف المتشككين في هذا الصراع ليست بلا أساس. ومن الواضح لنا أنه إذا لم ينفذ الإسرائيليون والفلسطينيون المهام الآنفة الذكر، ستصبح تلك المخاوف حقيقة. ولكن، مرة أخرى، ليس ذلك عذرا للقعود عن العمل أو السلبية. بل على العكس تماما، إنه سبب

لتكثيف العمل بعزيمة بل للقيام بالمزيد منه بغية توجيه الأحداث في المسار السليم.

وإني أعترف بأنه سيكون من المريح أكثر لنا جميعا لو استطعنا وضع خطة مضبوطة وتقديمها إلى الأطراف ثم مراقبتها وهي تنفذها بحسن نية. ولكن ليس لدينا هذا الترف. كما أنني أعترف بأنه سيكون من المريح أكثر لنا أن نجلس في مقاعدنا، وأن نعرب عن شكوكنا إزاء فرص نجاح هذه الخطة أو تلك، وأن نظهر التعاطف مع معاناة ضحايا الصراع من هذا الطرف أو ذاك، وأن ننهمك في مجادلات بشأن عدم التماثل بين الطرف القائم بالاحتلال والطرف الخاضع للاحتلال أو بشأن المساواة غير الأخلاقية بين الدفاع عن النفس والإرهاب، ثم نختم اجتماعنا ونخرج لنستأنف حياتنا العادية والسلسة ونرتاح بسلام في ظل اعتقادنا الراسخ بكمال أخلاقنا.

سيكون مريحا لنا أن نفعل ذلك. ولكن مرة أخرى، وفي نفس الوقت، يُقتل المزيد من أمثال محمد وأفيك في كنف ديارهم، أو في أذرع والديهم في طريقهم إلى روضة الأطفال. والأمر بسيط جدا في الحقيقة، فعندما نخفق في العمل يُقتل أناس. ولذلك ليس لدينا سوى خيارين، إما أن نعمل طوال الوقت – بصبر وبلا كلل في محاولتنا لإيجاد مخرج من هذا الصراع – أو أن نجلس ونشاهد إراقة دماء المزيد من البشر. وعلى كل واحد منا أن يختار.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد رود – لارسن على إحاطته الإعلامية الوافية.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أود أن أدعو أعضاء المجلس الآن إلى إجراء مشاورات غير رسمية استمرارا لمناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٠.